عوائد الاستثمار العقاري خليجياً تصل إلى 20 في المئة خلال 2015

معرض «المسار» ينطلق في 4 يناير المقبل

أعلن المدير العام لمجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات سعود عبد العزيز مراد اكتمال استعدادات المجموعة لإطلاق معرض المسار للعقار والاستثمار في قاعة الراية بفندق كورتيارد ماريوت بالكويت خلال الفترة من4 إلى 7 يناير المقبل بمشاركة أكثر من 40 شركة جديدة تطرح حزمة من المشاريع الكبرى تتوزع على الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي ومعظم أسواق العالم مع التركيز على الوجهات الأكثر جاذبية لدى العملاء في الكويت والتي تضم كلاً من : تركيا وبريطانيا والبوسنة.

وأوضح مراد في بيان صحفي أن الدورة الجديدة من عمر المعرض والتي تقام تحت شعار أقوى تجمع عقاري في الكويت سجلت نموا في نسبة المشاركات الجديدة بواقع 46.6% مما يعني طرح فرص عقارية جديدة لأول مرة في السوق الكويتي كما أن الشركات الأخرى التي اعتادت على المشاركة في المعارض العقارية ستطرح في المعرض مشاريع جديدة الأمر الذي ينعكس ايجابا على الهدف الأساسي لتنظيم معرض المسار للعقار والاستثمار وهو تلبية متطلبات واحتياجات العملاء في الكويت الراغبين في الاستثمار العقاري مع توسيع الخيارات الاستثمارية أمامهم مبينا أن الشركات المشاركة في المعرض تتوزع مشاركاتهم بشكل متناسق يخدم مختلف شرائح المواطنين والمقيمين والمستثمرين ورجال الأعمال حيث يقدم المعرض فرصا فريدة للمواطنين الباحثين عن السكن الخاص في الكويت بمختلف انواعه سواء فلل او شقق سكنية او حتى أرض للبناء كما تعرض الشركات فرصا للاستثمار العقاري ما يمثل فرصة مثالية للشركات المشاركة لعقد الصفقات العقارية وتوقيع الاتفاقات الاستثمارية من خلال المعرض متوقعا إقبالا قياسيا على المعرض.

سعود مراد

وقال مراد أن متوسط عوائد الاستثمار في السوق العقاري الخليجي بالنسبة لشركات التطوير العقاري وليس شركات التسويق وفقا لبيانات العشرون عاما الماضية يتأرجح بين مستوى 12% و20% وهي عوائد جيدة خصوصا أن العقارات هي الأكثر أمانا في مواجهة التقلبات الاقتصادية وآثار التباطؤ والركود الاقتصادي مبينا أن البيانات المتاحة تكشف عن استفادة شركات التطوير العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار النفط والأداء القوي للقطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الفترة الماضية وفي مقدمتها القطاع المصرفي والخدمات المالية والاتصالات متوقعا أن يؤدي التراجع المستمر لأسعار النفط حاليا إلى انخفاض هذه العوائد وحدوث حركة تصحيحية في المستويات السعرية للعقارات.

أداء القطاع

وأضاف مراد أن أداء القطاع العقاري في الكويت ودول العالم يظل دائما الأفضل في مواجهة الأزمات مضيفا : «رأينا جميعا ما حدث عندما نشبت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر من العام 2008..تساقطت شركات الاستثمار والأوراق المالية مثل أحجار الدومينو فيما أظهرت الشركات العقارية صلابة أكثر وقوة من حيث الانكشاف على المخاطر ولذا فإنه بخلاف العوائد التي يوفرها الاستثمار العقاري مقارنة بالأسهم يبقي العقار أكثر أمانا بالنسبة للمستثمرين».

وتابع مراد قائلا :« تكبدت الأسواق الخليجية خسائر سوقية فادحة بلغت 150 مليار دولار منذ نهاية اكتوبر الماضي و تبددت جميع المكاسب التي حققتها أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2014 فيما لم يتأثر السوق العقاري الخليجي بهذا العنف..حيث من المتوقع أن يحدث تصحيحا لأسعار العقارات الخليجية في مستويات ضيقة» مرجحا أن يسجل السوق العقاري في الكويت تصحيحا في مستوياته السعرية بين 10% و20% في ظل ارتفاع الطلب على العقار السكني في الكويت وندرة الأراضي الصالحة للبناء واحتكار الحكومة للاراضي إلى جانب استمرار الزخم في العقار الاستثماري أيضا الذي يحقق أداء جيدا أما بالنسبة للعقار التجاري فإنه يعاني في الأصل من الركود و«الغريق لا يخشى البلل».

■ سعود مراد : معرض المسار للعقار والاستثمار استقطب 40 شركة ونسبة نمو المشاركات الجديدة 46.6 في المئة

المعارض العقارية

وشدد مراد على أهمية قيام المعارض بدورها وهو تسويق المنتجات وبالتالي لجم الأزمات المالية المحتملة ومواجهة التباطؤ الاقتصادي موضحا أنه لا غنى عن المعارض في عمليات التسويق حيث انها تأتي في المرتبة الثانية بعد التسويق المباشر لافتا إلى أن المنتج العقاري يختلف عن أي منتج استهلاكي آخر وعليه فإن المعارض ينبغي أن تكون منسجمة مع طبيعة المنتج فلا ينبغي أن تتحول إلى ما يشبه المجمعات التجارية المؤقتة ولذا قررت «المسار» ضرورة تحويل معرض المسار للعقار والاستثمار إلى ملتقى للعقاريين لإزالة السلبيات المصاحبة لحركة سوق العقار مع تطوير نمط العمل فيه بما يخدم سوق العقار المحلي

وأضاف مراد أن الاحصاءات الحديثة تشير إلى أن 50 في المئة من إجمالي حجم التجارة العالمية تتم عبر جهود الترويج واللقاءات بين الشركات والتجار والزيارات والمتابعات من خلال المعارض حيث يتم افتتاح نحو 30 معرضا سنويا جديدا في أرجاء العالم مشيرا إلى أن قطر التفتت إلى أهمية صناعة المعارض والمؤتمرات في دعم عملية النمو والاقتصاد، فأنشأت هيئة عامة للسياحة ووضعت هذه الهيئة خططا لترويج قطر تتضمن دعما لصناعة المعارض حيث رصدت الهيئة وبدعم كامل من المسؤولين لقطاع صناعة السياحة 15 مليار دولار لتطوير هذا القطاع وترويجه كما أن الإمارات تعتبر الأنشط من بين دول المنطقة في صناعة المعارض، إذ ينظم فيها اكثر من 100 معرض سنويا تتضمن جميع القطاعات الاقتصادية خصوصا أن مردود صناعة المعارض لا يقتصر على قطاع واحد، فهي تنشط حركة السياحة والقطاع السياحي، وتنشط حركة الخدمات الأخرى

وفقاً لتقرير وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست

الصين ستصبح أكبر سوق تصديرية لدول مجلس التعاون بحلول 2020

أصبحت البلدان النامية في آسيا - خصوصا الصين والهند - بشكل سريع من أكبر الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون الخليجي متفوقة بذلك على بقية أنحاء العالم، وفقا لتقرير جديد صادر عن وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست بالتعاون مع شركة «فالكون وشركاؤها».

ويستعرض البحث، الذي حمل عنوان «تجارة دول مجلس التعاون الخليجي وتدفقاتها الاستثمارية»، مستوى التدفقات التجارية والاستثمارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم، بالإضافة إلى تحديد أهم محركات النمو. واستخلصت الدراسة إلى وجود نمو كبير واتساع في نطاق التجارة والاستثمار تجاه قطاعات جديدة في القارة الآسيوية، وتصدرت كل من الصين والهند قائمة الاقتصادات المعنية.

ويتوقع البحث أن تصبح الصين أكبر الأسواق التصديرية لدول مجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2020. ويذكر البحث أنه خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2013، شهدت التجارة الخليجية-الصينية نموا أسرع من أي من الشركاء التجاريين الآخرين في العالم كما تضاعف حجم الإيرادات الخليجية من الصين منذ عام 2007. وبالمثل فإن الاستثمارات الصينية في دول الخليج تشهد نموا متزايدا، لاسيما في مجال المقاولات والإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة. علاوة على ذلك، فقد فاق عدد الشركات الصينية المسجلة في دبي 3,000 شركة (مقارنة بعام 2005 حين كانت لا تتعدى 18 شركة)، إشارة إلى زيادة دور الإمارة في كونها بوابة للفرص التجارية الآسيوية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا بشكل خاص وإلى جميع أنحاء العالم بشكل عام.

آدم جرين، محرر أول في وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونومست لمكتب أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا: «حين أجرينا آخر دراساتنا في عام 2011 بخصوص العلاقات الاقتصادية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، اتضح لنا بأن الأسواق الناشئة باتت شريكا اقتصاديا هاما لدول مجلس التعاون. ومنذ ذلك الوقت، استمر الاهتمام بدول آسيا الناشئة، وخصوصا الصين، بغض النظر عن التراجع الذي واجهته الأسواق الناشئة. وفي حين لايزال النفط من أهم الدوافع الأساسية للتجارة، لا تزال تشهد المزيد من التنوع التجاري، بدءا من إنشاء الصين لمراكز تجارية وأسواق في دول الخليج، ومرورا باستثمارات دول مجلس التعاون في شركات الاتصالات الآسيوية والقطاع العقاري والخدمات المالية».

■ دبي تمتلك الإمكانات لقيادة زخم النمو بصفتها بوابة الفرص للدول الآسيوية

وتعليقا على نتائج الدراسة، قال هوشع بين كونغ، المدير العام في إنفست دبي، فالكون وشركاؤها: «نشهد مرحلة جديدة من النمو الآسيوي في وقت تقوم فيه الدول بإعادة النظر إلى «طريق الحرير الجديد» وإعادة الاستثمار فيه. وتعتبر دبي مركزا حيويا متطورا يؤدي دورا هاما في ادفع عجلة التجارة الآسيوية-الخليجية إلى الأمام، وهو ما يؤكده العلاقات القوية والروابط المتينة التي تجمع هذه المدينة مع كل من الصين والهند. وكانت الصين هي ثاني أكبر شريك تجاري لدبي في عام 2013 وهي الآن في طريقها لتصبح أكبر شريك تجاري، متفوقة بذلك على الهند، لاسيما بعد أن وصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودبي إلى نحو 21.9 مليار دولار أمريكي في أول ستة أشهر من هذا العام».

ومن جهة أخرى، تبقى الهند سوقا هامة بالنسبة لإمارة دبي، وقد وجدت الدارسة بأن الصادرات الخليجية إلى الهند قد نمت سنويا بنسبة 43% خلال العقد الماضي، وهي أعلى نسبة يتم تسجيلها مع أي شريك تجاري على مستوى العالم، وتشكل هذه التجارة 11% من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن. كما يوضح التقرير بأن الاستثمارات الهندية تعد محركا أساسيا لدفع عجلة النمو في الإمارات العربية المتحدة.

وقال آدم غرين في هذا الصدد: «قد يكون العنصر البشري من أهم مؤشرات النمو فيما يتعلق بالعلاقات التجارية بين الهند ودول الخليج أكثر من تدفق السلع أو السيولة النقدية، حيث أن أعداد الهنود العاملين في دول الخليج في ازدياد، بينما تترتفع أعداد الشركات الهندية الجديدة باستمرار وخصوصا في دولة الإمارات العربية المتحدة. يترقب الكثيرون بمزيد من الحماس عودة الهند إلى سابق عهدها ورجوعها إلى مسار النمو المرتفع. من المؤكد أن منطقة الخليج العربي سوف تكون من المستفيدين في حال حدوث ذلك».

وأشار التقرير كذلك إلى مجالات النمو الأساسية بين دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق الأخرى، تتضمن زيادة الاهتمام في أسواق جديدة في شرق وغرب وجنوب أفريقيا، ومن بينها قطاع الاتصالات والأسهم الخاصة في غرب أفريقيا بالإضافة إلى مشاريع الطاقة في جنوب أفريقيا وموزمبيق. ويتميز تدفق الاستثمارات في تلك البلدان بالتنوع، بالرغم من التركيز على الصفقات الصغيرة والمتوسطة.

جمارك دبي تفوز بجائزة العلامات التجارية من منتدى نوبل الدولي

أضافت جمارك دبي جائزة عالمية جديدة إلى سجلها الغني بالجوائز والشهادات العالمية، حيث تسلم أحمد محبوب مصبح، مدير جمارك دبي جائزة العلامات التجارية الممنوحة من منتدى نوبل الدولي للسلام وجامعة أينو الدولية، ضمن الفئة الأولى للقطاع الحكومي المتميز عالميا.

وأهدى أحمد محبوب مصبح الجائزة لراشد الإبداع والابتكار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي» رعاه الله»، مؤكدا أن رؤية وتوجيهات سموه لتطوير العمل الحكومي والتمسك بالرقم (1) عالميا، هي بمثابة برنامج عمل تسير عليه جمارك دبي، بما يسهم في رفعة دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة دبي وتعزيز مكانتها عالميا.

وقام أكرم صبري، سفير العلامات التجارية ومبعوث الشرق الأوسط وإفريقيا في جامعة (أينو)، بتسليم الجائزة إلى مدير جمارك دبي بحضور أعضاء من فريق منح الجائزة وعدد من المدراء والمسؤولين في الدائرة.

ثم تسليم الجائزة في مقر جمارك دبي بحضور كل من بطي عبدالله الجميري المدير التنفيذي لقطاع الموارد البشرية والمالية والإدارية، و عبدالله محمد الخاجه المدير التنفيذي لقطاع إدارة المتعاملين، و سعيد أحمد الطاير المدير التنفيذي (مكلف) لقطاع السياسات والتشريعات، و يوسف عزير مبارك مدير إدارة حماية حقوق الملكية الفكرية، و خليل صقر بن غريب مدير إدارة الاتصال المؤسسي.

ورحب أحمد محبوب مصبح بفريق الجائزة الدولية، معربا عن شكره لتقدير الجائزة لجهود وأنظمة عمل جمارك دبي في كافة مجالات العمل الجمركي، بما فيها جهودها في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية، وقال : « نحن سعداء بحصول الدائرة على هذه الجائز الدولية المرموقة، ونعتبرها تتويج للجوائز التي حصلنا عليها، وتقدير دولي جديد لمستوى التطور الذي حققته جمارك دبي في كفاءة الخدمات إجراءات وأنظمة العمل الجمركي المطبقة في الدائرة، ومساهمتها الفاعلة في دعم النمو بتجارة دبي الخارجية التي سجلت تصاعدا مستمرا، وتضاعفت قيمتها أكثر من 5 أضعاف خلال عشر سنوات بين عامي 2003 و 2013 لتصل إلى 1,329 تريليون درهم عام 2013، تنفيذا لرؤية وتوجيهات تنفيذا لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بضرورة تنويع بنية الاقتصاد الوطني، والعمل على استمرار قطاع التجارة في أداء دور أساسي في الحركة الاقتصادية في الدولة، حيث تضع جمارك دبي هذا الهدف في مقدمة أولوياتها وتكرس كافة جهودها لتحقيقه، من خلال توفير أفضل التسهيلات والخدمات الجمركية للمتعاملين لدعم قدرتهم على زيادة عائدهم المالي من اختيار دبي مقصدا لعملياتهم التجارية، وتشجيعهم على زيادة حجم تجارتهم الإقليمية والعالمية عبر الإمارة للاستفادة من مزاياها الحيوية كمركز عالمي وإقليمي لحركة التجارة الدولية».

أحمد محبوب مصبح يتلقى الجائزة

وأضاف « قطعت جمارك دبي شوطا متقدما على طريق حماية العلامات التجارية ومنع التعدي على حقوق الملكية الفكرية، سواء بالتصدي لمحاولات تهريب البضائع المقلدة في المنافذ الجمركية التابعة لإمارة دبي، أو بحملات وورش التوعية بهذه القضية للموظفين المعنيين بالجهات الحكومية وكافة فئات المجتمع»، مشيرا إلى أن عدد ضبطيات البضائع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية التي أنجزتها جمارك دبي منذ مطلع العام 2014 وحتى نهاية شهر نوفمبر الماضي بلغ 291 ضبطية شملت أكثر من 11 مليون قطعة لمنتجات متنوعة، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 34 مليون درهم. فيما بلغ عدد الضبطيات التي تمت للسنوات من 2011 إلى 2013 أكثر من 950 ضبطية بقيمة تزيد عن 65 مليون درهم للمواد المقلدة المضبوطة، وخلال العام 2014 قامت الدائرة بتنظيم 6 ورش عمل في مجال الملكية الفكرية، وأطلقت الدائرة الدورة الثامنة لجائزة جمارك دبي للملكية الفكرية لطلبة المدارس والجامعات للعام الدراسي 2014 – 2015 »، مضيفا أن أكثر من 100 ألف طالب وطالبة على مستوى الدولة استفادوا من حملات التوعية وجائزة جمارك دبي للملكية الفكرية منذ إطلاقها عام 2007 وحتى الدورة الأخيرة لعام 2014. وقال مدير جمارك دبي أن توجيهات الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أثمرت نتائج إيجابية لجمارك دبي في دعم الاقتصاد وحماية المجتمع، وتنميته المستدامة، مؤكدا أن المشاريع العملاقة التي تطلق في دولة الامارات وإمارة دبي بصفة مستمرة تفرض علينا تحديات جديدة في العمل الجمركي، بتقديم خدمات متميزة تسعد المتعاملين محليا ودوليا، مضيفا أن الهدف الاستراتيجي للدائرة هو تحقيق المعادلة الصعبة بين تسهيل التجارة وحماية المجتمع بفضل التقنية الحديثة وكوادرها البشرية الكفؤة، تطبيقا لرؤيتها المتمثلة في» الإدارة الجمركية الرائدة في العالم الداعمة للتجارة المشروعة»، مضيفا أن طموحات جمارك دبي لتطوير العمل لا حدود لها، تطبيقا لمقولة صاحب السمو حاكم دبي بأنه» في سباق التميز ليس هناك خط محدد للنهاية». وقال « إن فوز جمارك دبي بجائزة العلامة التجارية الدولية يجعلنا نجدد العزم على مواصلة الارتقاء بأدائنا لنواكب تصاعد مسيرة الابتكار والإبداع التي أطلقتها القيادة من خلال اعتماد الاستراتيجية الوطنية للابتكار في دولة الإمارات، ومبادرة تحول دبي للمدينة الأذكى عالميا خلال 3 سنوات، بمواكبة الانتقال من الحكومة الإلكترونية إلى الحكومة الذكية، وقد أنجزنا هذا الانتقال مبكرا وأصبحت كافة خدماتنا الجمركية متاحة للمتعاملين عبر الهواتف والساعات الذكية على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع، لنعزز بذلك مسيرتنا في اعتماد أحدث تطبيقات تقنية المعلومات في عملنا الجمركي للارتقاء بمستوى خدماتنا إلى أقصى مدى، حيث قامت الدائرة بتطوير نظام «مرسال 2» الذي وفر أكثر من 80% من الوقت اللازم لإنجاز المعاملات الجمركية، كما تم تطوير نظام «محرك المخاطر» لنتمكن من تقييم نحو 84% من المعاملات غير الخطرة وتخليصها إلكترونيا في أقل من دقيقتين، ودعمت جمارك دبي عمليات التفتيش الجمركي باستخدام النظام المتطور لفحص الحاويات بالأشعة، والذي يمتاز بالقدرة على فحص 150 شاحنة خلال ساعة واحدة، فيما جسدت عربة «الكاشف» التي طورتها الدائرة لتحسين عمليات التفتيش داخل مطارات دبي أحد الابتكارات التطويرية المبدعة التي يقترحها الموظفون والمفتشون في جمارك دبي للارتقاء بمستوى العمل الجمركي».

■ أحمد مصبح: الجائزة تقدير دولي لجهود الدائرة وتطورها في جميع المجالات

من جانبه أشاد السفير الدكتور أكرم صبري بدور جمارك دبي وتميزها محليا ودوليا، قائلا إنها قدمت صورة إيجابية للتطور الجاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي لا يتوقف يوما، مشيرا إلى أن جهود جمارك دبي في حماية حقوق الملكية الفكرية ملموسة ويشهد لها العالم.

وقال: « إن جمارك دبي استحقت الفوز بجائزة «العلامة التجارية الدولية» التي يمنحها المنتدى الدولي لتوصيات جائزة نوبل للسلام والجامعة الدولية غير الأولمبية «أينو»، وذلك بفعل التطور في مستوى الخدمات والتسهيلات الجمركية التي تقدمها الدائرة، وتميزها في أنظمتها الذكية للعمليات والتفتيش، وقد وجد الفريق المسؤول عن منح جائزة العلامة الوطنية أن ملف جمارك دبي يتصدر كافة الملفات التي قدمت من قبل المؤسسات الجمركية الأخرى للحصول على هذه الجائزة، بفعل سجل الأداء المميز والقائمة الغنية بالإنجازات المحققة من قبل الدائرة».

وأوضح أكرم صبري «أن جائزة العلامة التجارية الدولية هي جائزة مرموقة مقدمة من المنتدى الدولي لتوصيات جائزة نوبل للسلام والجامعة الدولية غير الأولمبية، وتمنح الجائزة إلى الجهات والمؤسسات التي تحرص على الابتكار والريادة والتميز في مجال عملها. أما المنتدى الدولي لتوصيات جائزة نوبل للسلام فهو منظمة مستقلة غير حكومية، ويتمتع بصلاحية تقديم توصيات لجائزة نوبل للسلام، بالإضافة إلى دوره في تقديم الاستشارات والتواصل مع غيره من المنظمات الدولية المعنية بالسلام، بينما تعد الجامعة الدولية غير الأولمبية منظمة تعليمية غير حكومية، تعمل على توفير أفضل البرامج التعليمية عبر الإنترنت للطلاب، وهي إحدى الجامعات الدولية الرائدة مع تميزها في البحوث ووسائل التعليم، مما جعلها من أنجح الجامعات في كافة المجالات».

وصرح أكرم صبري بأنه وفي اطار التعاون المشترك بين جامعة أينو الدولية والمؤسسات المختلفة بدولة الإمارات العربية المتحدة، فنحن بصدد تنظيم أول منتدى دولي للسلام في الشرق الأوسط تستضيفه دولة الإمارات بالتعاون مع منتدى نوبل الدولي للسلام.

وقال سعيد أحمد الطاير المدير التنفيذي (مكلف) لقطاع السياسات والتشريعات : «إن الإنجازات التي تحققها جمارك دبي وفوزها بأهم الجوائز العالمية يدفعنا للمضي قدما في ترقية مستوى أنظمتنا وخدماتنا الذكية بمبادرات إبداعية مستمدة من الأفكار الجديدة للموظفين والمفتشين، ونواصل إطلاق وتطبيق المبادرات الهادفة لتحسين مستوى الأداء الجمركي، حيث قمنا بتطوير مشروع «الممر الافتراضي» لنقل البضائع بين المنافذ الجمركية في إمارة دبي بأسرع وأبسط الإجراءات الجمركية وأقلها كلفة مالية، كما قامت الدائرة كذلك بتوفير برامج وأنظمة ذكية مترابطة مثل نظام التفتيش الجمركي الإلكتروني، ونظام مخالصة الشحن، ونظام خدمات المطالبة ورد الرسوم الجمركية الإلكتروني».

قدمت شرحاً مفصلاً عن طبيعة عملها في التدقيق والاستشارات

«KPMG» استضافت وفداً من طلاب مدرسة البيان ثنائية اللغة

طلاب مدرسة بيان خلال زيارتهم لشركة «كي بي ام جي»

استقبلت شركة كي بي ام جي صافي المطوع وشركاه طلاب وطالبات من مدرسة البيان ثنائية اللغة في زيارة ميدانية للتعرف عن كثب على طبيعة العمل في الشركة وأسلوب عمل مختلف شركات التدقيق والاستشارات.

وكان في استقبال الطلاب الزائرين فريق العلاقات العامة والشريك الرئيسي في الشركة، صافي المطوع، الذين رافقوا الطلبة في جولة تعريفية على الاقسام وقدموا شرحا مفصلا عن أسلوب عمل إدارات «كي بي ام جي» في الكويت والعالم بالإضافة الى تعريفهم بآليات عمل التدقيق والمحاسبة والاستشارات.

تأتي هذه الزيارة السنوية لمدرسة البيان لشركة كي بي ام جي كتشجيع للطلاب للتعرف على المجالات المتعددة في العمل ليبدؤوا بالتفكير في تحديد مسارهم العلمي والعملي.

قاموا الطلاب والطالبات بالتجول في أنحاء الشركة للتعرف على الإدارات والأقسام المختلفة في الشركة ومن ثم قام فريق من كي بي ام جي بتقديم محاضرة طلابية عن كيفية وضع خطط العمل والدراسات في الشركات

من جهته، أكد صافي المطوع على أهمية مثل هذه الزيارات وانعكاساتها الإيجابية على مستقبل الطلبة عبر تكوين أفكار مسبقة عن طبيعة العمل في الشركات الرائدة والعالمية مثل كي بي ام جي.

وأضاف، «ان تنظيم مثل هذه الزيارات الميدانية والجولات التعريفية لطلبة المدارس يأتي انطلاقا من حرصنا على التعاون مع المؤسسات التعليمية ورعاية الأنشطة الطلابية والتواصل مع الشباب للتعرف عن اهتمامات هذه الشريحة من المجتمع حيث نحرص دائما على استقبال طلاب الجامعات والمتخرجين للتدريب في الشركة للحصول على خبرات مهمة قبل الانطلاق في العمل كما اننا نقول بتوفير فرص عمل للبعض من هؤلاء المتدربين.»

وفي نهاية الجولة، عبر الطلاب عن شكرهم لشركة «كي بي ام جي » على هذه الاستضافة التي أتاحت لهم فرصة التعرف على مختلف أنشطة ومجالات العمل في إدارات الشركة.